المحور الأول : مدخل للاقتصاد السياسي

أولا : مفهوم الاقتصاد و الاقتصاد السياسي

يقصد في اللغة العربية بالاقتصاد القصد في الشئ خلاف الاسراف و هو ما بين الاسراف و التقتير ، و القصد في المعيشة أن لا يسرف و لا يقتر و يقال فلان مقتصد في النفقة و قد اقتصد و اقتصد فلان في امره أي استقامة اعتدل و توسط .[1]

أما الاصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي فيعود للكلمات الإغريقية OIKES NOMOS POLITIKOS التي تعني على التوالي منزل ، اجتماعي ، و قانون ، و لم تدخل كلمتي الاقتصاد و السياسي للاستعمال دفعة واحدة ، فاصطلاح الاقتصاد يأتينا من أرسطو طاليس الذي قصد باستعماله " علم قوانين الاقتصاد المنزلي " أو " قوانين الذمة المالية المنزلية " أما مصطلح الاقتصاد السياسي فلم يستعمل الا في بداية القرن السابع عشر في فرنسا على يد انطوان دي مونكرتان قاصدا بالسياسي أن الأمر يتعلق بقوانين الدولة و المجتمع ككل ، و ليس العائلة وحدها .

و قد انتشر استعمال هذا المصطلح منذ ذلك الوقت و ظل يتطور و اصبح يعرف بعلم الاقتصاد ECONOMIES . ، و قد اختلفت تعاريف علم الاقتصاد الذي يعد من العلوم الاجتماعية التي تتخذ الانسان محورا لها ، و ذلك لاختلاف الأفراد في **أهدافهم و مقاصدهم و انتماءاتهم الثقافية و البيئية و كذا الدينية** ، الى انها كلها تدور حول أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد

المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات ، و هي العلاقات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع .[2]

فنجد مثلا **آدم سميث** أبو الاقتصاد يعرفه بانه "علم الذي يدرس كيفية الحصول على الثروة ".

مارشال : الاقتصاد هو دراسة سلوك الانسان في حياته العملية .

الاقتصادي الأمريكي **بول ساملون** : " العلم الذي يهتم بدراسة كيفية اختيار الأفراد أو المجتمع استخدام الموارد المنتجة في انتاج مختلف البضائع عبر الزمن و من ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي و المقبل بين مختلف الافراد و الجماعات في المجتمع ."

---

[1] محمد بن مكر منظور الافريقي المصري جمال الدين أبو الفضل ، لسان العرب ، المجلد الأول ، دار الصادر ، بيروت ، 1994 ، ص 3642

[2] أحمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، مصر ، 1994 ، ص 10، 13

الاقتصادي البلوني **اوسكار لانجة** فيعرفه " علم القوانين التي تهيمن على انتاج الوسائل المادية لاشباع الحاجات الانسانية و توزيعها ."

و بشكل عام يمكن تعريف علم الاقتصاد بانه " العلم الذي يدرس العلاقة بين موارد المجتمع النادرة و حاجاته اللامتناهية ".[1]

إلا أن ذلك الإصطلاح الجديد "علم الإقتصاد" بما يتضمن من مفهوم جديد يحاول عزل وتجريد العلاقات الإقتصادية عن سياقها التاريخي وحراكها السياسي من أجل الوصول إلى تعميمات موحدة قوبل بالعديد من الإنتقادات انتهت بالرجوع للمصطلح الكلاسيكي علم "الإقتصاد السياسي" ، والذي يقوم على وصف وتفسير سمات المراحل المتتالية للحركة الإقتصادية في سياق تطوره التاريخي لفهم واقعه المعاصر والتنبؤ بمستقبله .

و بهذا يعرف **الاقتصاد السياسي** "بعلم الذي يقوم على دراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية باعتبارها ظواهر وعلاقات ذات طبيعة تاريخية واجتماعية لا يمكن فهمها خارج إطارها التاريخي والاجتماعي والسياسي "، فعلى الرغم من وجود قوانين عامة للسلوك الاقتصادي في جميع المجتمعات ، إلا أن لكل مجتمع قوانينه الخاصة التي ترتبط بسياق تاريخي خاص والتي تحدد جوهر ومحتوى السلوك الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية[2].

ثانيا : موضوع الاقتصاد السياسي

1 : العملية الانتاجية :

يقول احمد دويدار أن موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للانسان في المجتمع ، أي النشاط الخاص بالانتاج و توزيع المنتجات و الخدمات اللازمة لمعيشة أفراد ، وهذا النشاط يكتسي وجه علاقة مزدوجة تعبر عن علاقة الانسان بالطبيعة وعلاقة الانسان بالانسان .

العلاقة الأولى يعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية"العملية الانتاجية " للانسان كان و لا يزال يجد نفسه فيها دائما بمواجهة الطبيعة لاشباع حاجياته فيقوم باخضاعها لسيطرته و جعلها أقل بدائية ، و في نفس الوقت هو يخلق منها أدوات لعملية الانتاج " وسائل الانتاج" .

و في العلاقة الثانية نجد العملية الانتاجية كعملية اجتماعية يقوم الانسان فيها بتقسيم العمل لاجل مواجهة الطبيعة و اشباع لحاجياته.[3]

2: المشكلة الاقتصادية

[1] عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ط5 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجائر ، 2005 ، ص 7
[2] تامر البطراوي ، نظرية الاقتصاد السياسي مقاربة تأصيلية ، يوم 19-02-2019 على الساعة 14:46
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=560049&r=0
[3] أحمد دويدار ، مرجع سابق ، ص 16، 27 بالتصرف

نقول أن هنالك مشكلة اقتصادية بالمعنى العام اذا استخدمت وسائل نادرة نسبيا في تحقيق أهداف متعددة من بين الأهداف الممكن تحقيقها ، و على ذلك توجد مشكلة اقتصادية اذا قامت الندرة في الوسائل مما يقتضي اختيار للأهداف واجبة تحقيق .

و بما أن الاقتصاد السياسي هو علم يدرس كما رأينا سلوك الانساني في علاقته الاجتماعية لذلك فانه يجب أن ننظر كيف تظهر هذه المشكلة الاقتصادية في نشاط الانسان الاجتماعي هذا ما يجرنا الى موضوع الحاجات (الأهداف) و الموارد (الوسائل نادرة نسبيا) عناصر المشكلة الاقتصادية .[1]

2-1- الحاجات الاقتصادية و الانسانية :

كانت مسألة الحاجات الإنسانية محور اهتمامات الفكر الاقتصادي في حركته الدائبة ، وهكذا صارت الحاجات جوهر علم الاقتصاد ومحور المشكلة الاقتصادية فيه .

تعددت تعريفات الحاجات و فق كل تخصص و ميدان علمي ، و لكن مهما اختلفت تدور حول معنى عام مفاده : أن الحاجة هي كل ما يحتاجه الفرد من أجل الحفاظ على حياته ، و اشباع رغباته المتنوعة و توفير ما هو مفيد لتطوره و نموه.[2]

و لبد من تميز الحاجات الاقتصادية عن الحاجات الانسانية الأخرى ، فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية وعن الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية .

فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية التي تعبر عن عدد السعرات الحرارية اللازمة للفرد.

وتختلف أيضاً عن الحاجة الاجتماعية التي تأخذ في الحسبان المستوى الحضاري والأوساط التي ينتمي إليها الفرد ، كما تختلف عن الحاجة بمعناها الأخلاقي والتي تعتمد على معيار النافع والضار وعن بعض القيم الخلقية أو الدينية.

-حقيقة أن الحاجات التي يشعر بها الإنسان تحكمها عوامل طبيعية ونفسية وأخلاقية، ولكنها تعتمد قبل كل شيء على المتطلبات الخاصة لصاحب الحاجة، فلا يوجد - كما زعم بعض الكتاب - حاجات حقيقية وحاجات خيالية.

والحاجات الإنسانية متعددة بعضها مادى وبعضها غير مادى، بعضها جسدى وبعضها نفسى . وهى تتزايد وتتشعب دون توقف لأن طموحات الإنسان ليس لها حد . فالإنسان يكتشف دائما أهدافاً جديدة ووسائل جديدة،كما أن حياة نظرائه تعطيه دوافع متجددة للانتقال من نمط من أنماط الحياة إلى نمط آخر.

---

[1] حازم الببلاوي ، اصول الاقتصاد السياسي ، منشأة المعارف ، مصر ، 1975 ، ص 21

[22] عبد الوهاب جودة الحايس ، تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل لتنمية ، جامعة عين الشمس ، مصر ، ص 4

2-1-1 : تقسيم الحاجات الاقتصادية:

وتقسم الحاجات الاقتصادية إلى الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية، والحاجات الفردية والحاجات الجماعية، والحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية.

- **الحاجة الضرورية و الكمالية** : الأولى هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعه كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام . أما الحاجة الكمالية، فهى تلك التي تزيد من متعه الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة.

-**الحاجة الفرد ية الجماعية** : الأولى فهى تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج . أما الحاجة الجماعية، فهى التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة وممتلكاتها ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام.

- **الحاجة المستقبلية و الحاضرة :** المستقبلية هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلاً كما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية وهى خلق أو زيادة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة

أما الحاجة الحالية أو الحاضرة فهى تلك الإحساس أو الشعور الحال بالألم ، مثال ذلك : استهلاك المزارع ما ينتجه من غلة .

علماً بأن التقسيمات المختلفة السابقة للحاجات والفروق بينها جميعاً نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد ما.

2-1-2- خصائص الحاجات الاقتصادية:

تتسم الحاجات الإنسانية الاقتصادية بتقسيماتها المتعددة السابق ذكرها،بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

-قابلية الحاجة للإشباع:

إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإ حساس تتراوح حدته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول ضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.

-لا نهائية الحاجات:

حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي . من أهم دوافع الرقى والتقدم الاجتماعي، فلولاها لبقى الإنسان في مستويات غير مقبولة من المعيشة، قنوعا بما لديه ما دام قادراً على إشباع حاجاته البسيطة.

-نسبية الحاجات:

الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس، وهذه الخاصية انعكاس لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متمدين، أو في تعبير آخر ليست حاجات الأجداد مثل حاجاتنا والتي سوف تختلف بالطبع عنها حاجات الأحفاد

2-2- الموارد النسبية :

الموارد هي كل ما يصلح لاشباع الحاجات الانسانية ، و الاقتصاد لا يهتم بجميع أنواع الموارد هذه فعلى الرغم من أهمية الهواء القصوى لحياة الانسان الى أن الاقتصاد لا يهتم به و يعتبره مورد حر غير نادر و يهتم فقط بالموارد النادرة نسبيا .

فالإنسان يعيش في عالم ندرة، فالموارد التي يتصرف فيها إما أن تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين، وإما أن تكون موزعة توزيعاً مكانياً سيئاً حيث تتوافر في أماكن معينة وتشح في أماكن أخرى .

حتى لو كانت الموارد التي يتمتع بها الإنسان وفيرة للغاية فإن الإنسان يظل محصوراً بعامل الوقت، وهو أكثر نعم الله على الإنسان ندرة.

وترجع ندرة الأشياء إلى أسباب طبيعية كندرة ، المعادن النفيسة، أو إلى أسباب إدارية كوضع قيود على صيد الحيوانات أو صيد الأسماك ، أو إلى عوامل دينية كقدسية الأبقار في الهند .

ولما كان من الصعب على الإنسان أن يحصل على كل شيء يحتاجه مرة واحدة، وعمل كل شيء نافع له في وقت واحد كان عليه أن يختار ، فللوصول إلى هدف معين فإن عليه أن يضحي بغاية أخرى حيث لا تكفي الوسائل المتاحة له لتحقيق كل أهدافه ، وكل اختيار يتضمن في نفس الوقت تضحية أو تكلفة الفرصة فعندما تشترى قميصاً فإنك تتنازل عن الإشباع الذي كان من الممكن أن يحققه لك شراء سلعة أخرى بالمورد الذي اشتريت به القميص.

تكلفة الفرصة بتعبير مادى هي التضحية التي يتحملها الشخص حين يختار بين عدد من الأفعال الممكنة . فعندما يقوم الشخص بنشاط معين) إنتاج سلعة معينة مثلاً(فإن التكلفة التي يتحملها تتمثل في الفرص التي لم يحصلها) قيمة السلعة والخدمات التي لم يتمكن من إنتاجه لأن الموارد المستخدمة لم تعد متاحة لاستخدام آخر.

فندرة الوسائل، والاختيار بين الغايات، والتكلفة هي الأفكار الرئيسية التي تسمح بفهم جوهر النشاط الاقتصادي، أو المشكلة الاقتصادية حيث إن حياتنا الاقتصادية تتكون من مجموعة من القرارات المتشابهة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الوسائل والحاجات . وانطلاقاً من هذه الوجهة من وجهات النظر نستخدم دخلنا، وندير صفقاتنا، وننظم انتاجنا، ونوزع وقتنا بين العمل والفراغ وبين اليقظة والنوم.

فمقاومة الندرة هي جوهر النشاط الاقتصادى، ومن أساسيات المشكلة الاقتصادية ، سواء تعلق الأمر بشخص معين يعيش منعزلاً في الصحراء أو كان يتعلق بشخص يعيش في جماعة يتخصص كل عضو من أعضائها في عمل معين ويركز جهوده في نشاط واحد لمصلحة الآخرين بحيث توزع الموارد الإجمالية على الجميع عن طريق التبادل.

وتتم مقاومة الندرة بالعمليات الإنتاجية .فالأفراد حين يشعرون بالحاجات يبحثون عن تحسين ظروف معيشتهم بممارسة عمليات إنتاجية ومبادلات موضوعها سلع وخدمات تخصص في النهاية للاستهلاك . [1].

ثالثا : مناهج علم الاقتصاد السياسي

تدل كلمة منهج أو طريقة " méthode " في اللغة على الوجهة العلمية أو على السبيل الموصل الى الحقيقة أو الطريق الذي يتخذه العلم للوصول الى الحقيقة، و أهم هذه الطرق :

- **الطريقة الاستنتاجية أو المجردة الاستنباطية** :

تسيير هذه الطريقة من العام الى الخاص ، و ترجع في سيرها الى تحكيم العقل لأنها تشك في وضوح المبادئ العامة فلا تعتقد صحتها ، و لذلك تفحصها فحصا دقيقا و تستنتج منها بالتفكير و المنطق القواعد التي تريد الوصول اليها لجعلها أساسا ثابتا للعمل بها في الأمور الاقتصادية .

و لقد كانت هذه الطريقة التي سار عليها في بادئ المر رجال الاقتصاد أمثال ريكاردو ، مالتس ، ستيورات ميل ، لأنهم استرشدو بها في وضع نظريتهم المشهورة ، و كذلك استعان انصار المذهب العلمي بهذه الطريقة في بحوثهم فاستنتجوا بواسطتها جملة من المبادئ ذات أهمية منها :

- الانسان يسعى دائما للحصول على أفضل أغراضه بأقل مجهود .
- قانون تناقص الفوائد (الغلة) .
- قانون زيادة تعداد السكان

الطريقة الاستقرائية :

تسير بعكس الطريقة الاستنتاجية أي أنها تسير من الخاص الى العام و تستعين في ذلك بدقة الملاحظة قبل الاعتماد على التفكير فنلاحظ الحوادث الخاصة و نحصرها لتصل بنا الى وضع مبادئ اقتصادية عامة ، و تسمى بالطريقة الحقيقية ، و هي ملاحظة أشياء معينة للاستدلال بها على أمور عامة و الطريقة الاستقرائية في الاقتصاد السياسي هي عبارة عن الملاحظة الدقيقة لجميع الأمور للظواهر الاقتصادية و الاجتماعية الماضية و الحاضرة كما يشرحها لنا التاريخ و الاحصاء ، و غيرها من المعلومات الخاصة المتوفرة و ذلك لوضع القواعد الاقتصادية العامة الثابتة ، و عند التركيز على الحوادث التاريخية تدعى الطريقة الاستقرائية التاريخية .

و خلاصة القول أن كلا الطرقتين يستفيد منهما الاقتصاد السياسي ، و يقول شارل جيد لا يوجد الا طريقة اقتصادية واحدة ذات ثلاث درجات هي :

[1] مختار عبد الحكيم طلبة ، مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية و بعض جوانب الاقتصاد كلي) ، 2007 ، ص 3، 7

1-ملاحظة الحوادث الاقتصادية و الاجتماعية دون التمسك بفكرة جازمة معينة .

2- افتراض تفسير عام يوصل الى معرفة الأسباب و النتائج .

3- التحقق من صحة تطبيق هذا الافتراض بواسطة التجربة و الملاحظة للوصول الى معرفة ما اذا كان هذا الافتراض موافقا للواقع أو غير موافق له .[1]

رابعا: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى

النشاط الاقتصادي لا يكون مستقلا تماما عن الجوانب الاجتماعية الأخرى ، فالاقتصادي يجمع بين التجريد النظري الذي تقوم عليه الدراسة الاقتصادية كأداة فكرية و بين المعرفة بالسلوكات الانسانية الأخرى ، وهذا ما يستدعينا البحث في حقيقة علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى في ما يلي : [2]

1- الاقتصاد السياسي و الفلسفة:

الاقتصاد السياسي هو علم فلسفي لأن مناهج التحليل التي يعتمدها تخضع لقواعد المنطق و الاستنباط و الاستقراء كما اشرنا سابقا و كلها مناهج فلسفية يعتمدها الاقتصاديون لأن الخيارات الاقتصادية على الرغم من كونها مادية في غالبيتها فانها تعتمد ايضا على عوامل فكرية و نفسية.

- الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع :

لقد بين شومبيتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع فقال: "ان التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر و ما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا ، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد الى التصرف على الشكل الذي اختارونه. فالاقتصاد يتولى دراسة الناس كجماعات و لهذا يهتم عالم الاقتصاد بمعرفة انماط التجمعات البشرية (مهن،طبقات،امم) لأن الظواهر الاقتصادية تنشا و تتطور في اوساط محددة.

2- الاقتصاد السياسي و الديموغرافيـــا:

الديموغرافيا هي فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان حالتها و حركتها عبر الزمن،و انطلاقا من التعاريف السابقة لعلم الاقتصاد السياسي راينا ان الانسان هو العامل الأساسي في النشاط الاقتصادي ، فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي اذ هي تحدد له شروطه الأساسية: اليد العاملة كما و كيفا و كذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

---

[1] الطيب داودي ، محاضرات في الاقتصاد السياسي ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2006/2005 ، ص 37، 38

[2] محمد أرمين كربيت ، الاقتصاد السياسي : مفهوم ، الجذور ، مبادئ ,..، يوم 19-12-2019 ساعة 15:35 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=621377&r=0

كذلك فان العوامل الاقتصادية تؤثر هي الأخرى على كيفية التوزيع الجغرافي للسكان كميا و كيفيا سواءا بالنسبة للكثافة السكانية او على أشكال التجمعات البشرية ، وهي تؤثر كذلك على معدلات الانجاب و تحديد الشروط المادية للحياة بالنسبة للمواليد والوفيات ومتوسط العمر.

3- الاقتصاد السياسي و الجغرافيـــا:

إن النقطة التي يلتقي عندها الاقتصاد السياسي بالجغرافيا هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي حيث يزودنا علم الجغرافيا بالمعلومات المتعلقة بالشروط الطبيعية (مصادر الطاقة،مصادر المواد الأولية) و البشرية (التجمعات السكانية مصدر اليد العاملة) للنشاط الاقتصادي ، و يمكن للجغرافي أن يهتم بالحياة الاقتصادية من خلال ما يسمى "بالجغرافيا الاقتصادية" و لكن يبقى في مستوى وصف الأحجام و الواقع و لا يهتم بدراسة أسرار التطور الاقتصادي.

4- الاقتصاد السياسي و التاريخ :

تقدم البحوث التاريخية خدمات هامة للاقتصادي لأنها تساعده على معرفة الوقائع و الفعاليات الاقتصادية ، فلا يمكن للاقتصادي أن يستغنى عن التاريخ الذي يعينه في فهم التطور و تعاقب الأنظمة الاقتصادية المختلفة و بالتالي تساعده في فهم الحاضر . فبالعودة الى التاريخ يمكننا معرفة عوامل ولادة و نمو و تطور و فناء الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة. يمكننا ربط تطور الأفكار الاقتصادية مع تطور الوقائع .

5-علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس:

يهتم علم النفس بالدوافع التي تحدد سلوك الأشخاص وتدفعهم الى تصرف معين، و هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس، فالاقتصاديون الكلاسيك يعتمدون على التحليل النفسي بشكل أساسي في فهم التصرفات الاقتصادية و فهم سلوك الأفراد لأنهم يعتقدون أن المنفعة الشخصية هي الدافع و المحرك الأساسي لسلوك الفرد.

و تعد عملية التسويق التي تقوم على التحليل النفسي لتوجيه المستهلكين من خلال الدعاية و الاشهار و غيرها أكبر دليل .

6- الاقتصاد السياسي و القانون :

القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المختلفة بين الافراد و السلطة العامة و اجهزة الدولة و الدول الاجنبية ، لذلك من غير المعقول التعرض الى الأنشطة الاقتصادية أي نوع كان بدون تحديد الاطار القانوني لها ، من جانب أخر نجد أن التطورات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على القوانين بحيث تدفعها لتغيير لتتناسب معها .

7- الاقتصاد السياســي و السياسة:

تبحث العلوم السياسية في طبيعة السلطات العامة و وظائفها و العلاقات بينها و طرق الحكم المختلفة ، و رغم هذا الاختلاف الظاهر بين الموضوعات التي تدرسها هذه العلوم و الموضوعات التي يدرسها الاقتصاد ، الا أن الواقع و التاريخ يوضحان لنا مدى ارتباط السياسة بالاقتصاد ، لأن كل قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية معينة بل أن القرار السياسي ليس الا تركيزا لمصالح اقتصادية معينة.

فقرار الحرب و السلم لهما حساباتهما الاقتصادية و اقامة علاقة خارجية مع دولة أجنبية لها حساباتها الاقتصادية أيضا.

ومن الضرورة بمكان ذكر دور الدولة كفاعل سياسي في تسيير الاقتصاد فمع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح للاقتصاد صفة سياسية، فقد أصبح يهتم بالمشكلات السياسية و الاجتماعية، و خاصة مشكلات العدالة الاجتماعية و الرفاهية القومية، و أصبح من غير المتصور فصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية، ليصبح تعبير الاقتصاد السياسي مبررا.

المحور الثاني : تطور الفكر الاقتصادي

أولا : الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

نقصد بالعصور القديمة الاغريق و الإمبراطورية الأثينية _ وبعد ذلك في عصر روما و اليونان حيث كانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيس وكانت الأسرة هي وحدة الإنتاج وكان الرقيق هم قوة العمل .

وكانت الحياة الفكرية والسياسية والثقافية و وكذلك نسبة جوهرية من المعيشة والإقامة تتركز في المدن كإسبرطة وكورنثيا وأثينا وبصفة خاصة روما وهي المدن التي يكتب التاريخ عنها لكن هذه المدن لم تكن بشكل الذي نعرفه اليوم وفيما يلي أهم الملامح الاقتصادية لها :

- النشاط الصناعي كان يقتصر على الحرفيين من الرقيق ، أما استهلاك السلع فيقتصر على المواد الغذائية الأولية و الشراب أو بعض الملابس أو أشياء قليلة أخرى ضئيلا للغاية بالنسبة للجميع فيما عدا أقلية الحاكمة التي تستحوذ ايضا على القدر الأكبر من استهلاك الخدمات الذي تحصل عيه من الرقيق .[1]

المسائل الاقتصادية لهذا العصر توجد أساسا في كتابات كل من ارسطو و افلاطون.

1-أفكار أفلاطون :

عاش افلاطون خلال الفترة 347-427 ق.م و هو يندرج ضمن الفلاسفة لكن الدراسة المتأنية لكتابه "الجمهورية "نجد فيها بعض الأفكار الاقتصادية ففي هذا الكتاب لا يصف أفلاطون مجتمعا قائما بذاته انما يحاول أن يرسم صورة لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الأمثل و من أهم أفكاره الاقتصادية :

- تقسيم العمل بين فئات المجتمع المثالية لزيادة الانتاج .
- تحريم الملكية الخاصة على طبقة الحكام و المحاربين لابعادهم عن مغريات المادة .[2]
- لنقود قيمة ذاتية تستخلصها من المعدن المصنوعة منه ، و قد كان أو من طرح فكرة النقود الصورية لكي لا تختلط القيم الذاتية للنقود مع قيمتها الاستعمالية (وسيط لتبادل).

2- أفكار ارسطو :

تتجلى افكار ارسطو الاقتصادية في كتابه القيم " السياسات " و يقف وقفات تحليلية امام بعض المشكلات و الظواهر الاقتصادية لذلك يعتبر من الأوائل الذين وضعوا بذور ما نسميه نظرية الاقتصادية .

من أهم اراءه الاقتصادية :

-اقراره بالحق في الملكية الفردية للجميع .

- مناقشته لموضوع النقود و وضائفها و نشأتها و الاساس الذي تستمد منه قبولها بين الناس بالاسلوب الذي يسير عليه نفسه الاقتصاديون المعاصرون فقد ذكر أن نقود هي الوسيلة

[1] جون كينيث جالبريت ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار عالم المعرفة ، كويت ، ص ص 24، 27 بالتصرف
[2] ،صلاح الدين نامق ، قادة الفكر الاقتصادي ، دار المعارف ، القاهرة ، ص 9،10

الطبيعية للتبادل (قيمة التبادلية) قيمة استعمالية فضلا على انها و سيلة لاختزان القيم (مخزن للقيمة) و مقياس للقيمة .

- و تطرق لموضوع الربا فانتقده اشد الانتقاد فيقول : " طالما أن النقد لا تلد النقود كما يقول و من هنا فان الربا هو اشد طرق المال مجافاة للطبيعة البشرية " و هو هنا يقترب من الاقتصاد الاسلامي و اصوله الحديثة .

ثانيا : الاقتصاد في القرون الوسطى

في القرون من التاسع حتى الخامس عشر الميلادية ساد في أوروبا التكوين الاجتماعي الاقطاعي و يسمى هكذا كل تكوين اجتماعي يرتكز على طريقة للانتاج فيها من يزرع الأرض ، و قد كف أن يكون عبدا ، خاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته و ملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لا انتاج عمله و لا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة لأي سلعة .[1]

و خلال هذه الفترة التي تعد مظلمة بالنسبة للاوروبا و التي نشأة نتيجة انهيار رووما على يد الجرمان و فشلهم بعد ذلك في السيطرة على قادة الجيش الحكام (حكام الاقطاع).

فكان النشاط الاقتصادي الرئيسي و الاقتصاد مغلق ، و نتيجة لذلك اصبحت المبدلات التجارية محدودة و استعمال النقود كذلك و تقتصر تقريبا على المقايضة .

و الكنيسة من تسير الحياة الاقتصادية ، لذلك لا نجد خلال هذه الفترة بروز المفكرين اقتصاديون بل نجد رجال الدين من لهم بعض الآراء خاصة فيما يخص الفائدة .

أفكار ابن خلدون :

عاش ولي الدين أبو عبد الرحمان بن محمد بن خلدون خلال القرن الرابع عشر (1332م /1406 م) (732ه/808 ه) و هو مفكر عربي اسلامي على الرغم انه يحسب على علم الاجتماع الى كتابه مقدمة و ما يحتويه من العديد من الأفكار في الموضوعات الاقتصادية يجعله من أبرز المفكرين الاقتصادين الذين سبقوا عصرهم و سنلقي نظرة متواضعة على بعض ما جاء به فيما يخص العمل و القيمة لدقتها و موضوعيتها .

تلقى عنصر العمل اهتمام كبير عند ابن خلدون بحيث جعله المصدر الاساسي للثروة و المزيد منها قبقدر ما يبذل الفرد من المجتمع منه بقدر ما تكون ثروته و الغنى و النمو كل ذلك رهين بالانتاج و لا انتاج بغير عمل ، يقول ابن خلدون "أعلم أن الكسب انما يكون بالسعي في الاقتناء و القصد الى التحصيل فلا بد في الرزق من السعي و عمل و لو في تناوله و ابتغائه من وحوهه "قال تعالى : -فابتغو عند الله الرزق - و السعي اليه انما يكون لاقدار الله تعالى و الهامه فالكل من عند الله فلا بد من الأعمال الانسانية في كل مكسوب و مثمول ، لأنه ان كان

[1] أحمد دويدار ، مرجع سابق ، ص 73

عملا بذاته مثل الصنائع فظاهر ، و ان كان مقتنى من الحيوان و النبات و المعدن فلا لبد فيها من العمل الانساني كما نراه ، و الا لم يحصل و لم يقع به انتفاع "

و قد اشار الى تخصص و تقسيم العمل لكن سماها التعاون و توزيع الأعمال ، و لم يقف هنا بل اشار الى اهم الأسس و الظوابط التي يرتكز عليها و قد اشار في ذلك الى ضرورة توفر الارادة و القصد و التخطيط و التفكير الرشيد فالعمل يتطلب يدا و فكرا ، و كان بذلك يتطلع الى العمل الماهر المدرب ، كذلك اشار الى أهمية الاجادة و الاتقان و المواصلة و الاستمرارية ، هذا كله مع التأكيد أن ضابط الاساسي للعمل التعاون و توزيع الأعمال .[1]

أما من جانب القيمة فنجد ابن خلدون يفرق بين الثمن و القيمة بانهما مصطلحان مختلفا المضمون فيقول مثلا : "فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة و منافسة في الاستثار بها "

حيث يرى أن القيمة و ان ارتبطت بالثمن الا أنها من حيث حقيقتها متميزة عنه فالثمن ظاهرة سوقية قد تعبر عن القيمة و قد لا تعبر حسبما تكون عليه السوق .

أما بالنسبة لمحددات القيمة فيرجعها للعمل و المنفعة و قد وردت عبرات كثيرة له تدل على ذلك منها فبالنسبة للعمل " ان هذه الأمول هي قيمة الأعمال الانسانية .

و في المنفعة يقول "....تقل المنفعة فيها بتلاشي الأحوال فترخص قيمتها و تتمللك بالأثمان اليسيرة " " ان الكسب قيمة الأعمال و انها متفاوتة بحسب الحاجة اليها فاذا كانت الأعمال ضرورية في العمران عامة البلوى كانت قيمتها أعلى "[2]

ثالثا : الفكر الاقتصادي الأوربي المعاصر

1- المدرسة التجارية

عصر التجار الزمن الذي يسمى أحيانا الرأسمالية التجارية وأحيانا المركنتالية والذي يعتقد أنه امتدد ثلاثمائة عام وذلك بالتقريب منذ حوالي منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن وينتهي بوضوح ببداية الثورة الصناعية و صدور كتاب " ثورة الأمم لآدم سميث، كرد فعل قويا للسياسات و الممارسات الاقتصادية للعصر التجاري ، وفي هذه القرون الثلاثة لم يكن لعلم الاقتصاد ناطق باسمه معترف أمثال أرسطو أو سميث وماركس وكينز في الأعوام التالية حيث لم تكن التجارية نظاما فكريا في المقام الأول انما كانت نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين و رجال الأعمال في تلك الأيام.[3]

[1] شوقي احمد دنيا ، علماء المسلمون و علم الاقتصاد " ابن خدون مؤسس علم الاقتصاد "، دار معاذ لنشر و توزيع ، 1993، ص 33،36

[2] نفس المرجع السابق ، ص 61، 67

[3] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق ، ص45

و قد عملت ملكة اليزابيث في بريطانيا بمبادئ و اسس هذه المدرسة و كذا لويس الربع عشر و شارل الخامس باسبانيا و غيرهم .

و لفهم هذه المدرسة لبد من ذكر أهم الظروف الاقتصادية و غيرها التي أدت لتطور و نشوء هذا الفكر :

- انتشار الأسواق و صعود طبقة التجار .
- الاكتشافات الجغرافيا فنجد أول رحلات كشف أمريكا والشرق الأقصى في العام 1492 التى قام بها كولمبس و توالت بعدها الرحالات من الدول الأوروبية التي تسببت في تدفق منتجات جديدة وغير مألوفة إلى أوروبا من الشرق والأكثر أهمية كان سيل الفضة والذهب من مناجم العالم الجديد.

و قد كان لتدفق الكبير لذهب و الفضة اثار هامة على للمواقف والسياسات الاقتصادية في ذلك الزمن أهمها :

- حدوث ارتفاع عام في الأسعار وظهور مبكر "نظرية كمية النقود" وتلك هى النظرية التارخية التى تقول إن الأسعار إذا كان حجم التجارة ثابتا تتغير في تناسب مباشر مع عرض النقود.
- تاثير على حجم التجارة انطلاقا من ثورة الأسعار (التضخم) فقد كانت محفزة و مشجعة لتجارة فشراء أي اصل معمر لبيعه مستقبلا كان مربحا لتوقع ارتفاع سعره .

والأمر المؤكد أيضا أن التدفق الكبير للذهب والفضة ساعد على تركيز اهتمام التجار والحكومات على هذين المعدنيين وعلى السياسات التي من شأنها تعزيز الكميات التي في حوزتهم منها أو ا لموضوعة تحت تصرفهم .وكان ذلك محور فكر التجاريين وسياستهم.

- نشوء الدولة الحديثة بتفكك الاقطاع و تحالف الملوك و البرجوزين لتصبح الدولة صاحبة السلطة وهي عملية لم تكتمل تماما حتى توحيد إيطاليا في العام 1861 وتوحيد المانيا في ڤرساي بعد ذلك بعشرة أعوام ، و مع صعود الدولة القومية ظهرت رابطة و ثيقة و حميمية بين الدولة و مصلحة التجار .[1]

و نستطيع أن نقول اهم أفكار التجاريين أو بالأحرى سياساتهم ما يلي : [2]

- ثروة الأمم متعلقة بما تمتلكه من معدن ثمين .
- اعتبار التجارة الخارجية النشاط الاقتصادي المنتج الأول و الرئسي للحصول على الثروة ، أما القطاع الصناعي فهو لخدمة التجارة ، و الزراعة فهي تشكل قطاع هامشي مع التجارة الداخلية .
- موقف التجار السلبي تجاه المنافسة ، لأنهم لم يكونوا يرحبون بها فقد كانت هناك موافقة على الاحتكار أو على التحكم الاحتكاري في الأسعار و المنتجات فهم يرون أن المنافسة تدفع الأسعار للانخفاض .

[1] نفس المرجع سابق ، 47 ، 49
[2] نفس المرجع سابق ، ص 52

- بسبب نفوذ التجار في الدولة كان هناك إ تجاه قوي بدور الدولة وبتدخلها في الاقتصاد
- وضع قيود على الاستيراد فهم يقولون « :إن بيع البضائع للآخرين يكون دائما أفضل من شراء البضائع من الآخرين لأن البيع يحقق مزية مؤكدة والشراء يجلب ضررا لا يمكن اجتنابه.

2- المدرسة الطبيعية

نشأ الفكر الطبيعي أو كما يسمى ايضا الفكر الفيزوقراطي بفرنسا حيث كانت الزراعة لها مكانتها على الرغم من العمل بالفكر التجاري و كرد فعل عن السياسات التي فرضها هذا الفكر من احتكار و ضرائب ظالمة و غيرها من تدخلات الدولة لصالح التجار .

و لقد تأسس هذا المذهب على يد فرانسوا كيسناي (1774/1694) طبيب لويس الخامس عشر انذاك و كان لهذا المذهب مفكرين اخرين مثل آن روبير جاك تورجو (1728-1781) بيير صمويل ديبون دي نيمور (1739 -1817) .
و تدور أفكار هذا المذهب حول ما يلي :
- الإصلاح المجتمع القديم الذي كان الجميع ملتزمين به عن طريق تمييز أصحاب الأراضي وأن يردوا عن هذا المجتمع طموحات وتطفلات الرأسمالية التجارية والقوى الصناعية الصاعدة التي كانت توصف بأنها صعبة المراس وغير ناضجة وفظة.
- وكان الالتزام الأول والمحوري للفيزيوقراطي هو تجاه مفهوم القانون الطبيعي لأنه في رأيهم هو القانون الذي كان من الناحية الجوهرية يحكم السلوك الاقتصادي والاجتماعي .
أما قانون الملوك و المشرع فيكن قبولها الا بقدر ما يتسق مع القانون الطبيعي أو بقدر ما يكون إضافة محدودة إليه.
ويتمشى وجود الملكية وحمايتها مع القانون الطبيعي ، ومن ثم تتمشى مع حرية الشراء والبيع أي حرية التجارة والخطوات الضرورية لضمان الدفاع عن هذا المجال،فالحكمة تقضي بترك الأمور تسير فيها وفقا للبواعث والقيود الطبيعية دون تدخل .
كما أن القاعدة التي توجه التشريع والحكم بوجه عام ينبغي أن تكون "دعه يعمل دعه يمر" لذلك تعد الحرية شئ مقدس عندهم و من مبادئهم الأساسية .
- ثروة لا يمكن أن تكون معدن و لبد أن ترتبط بالمنفعة واشباع الحاجات (انتاج المادي) لذلك فان الثروة كلها تنشأ في الزراعة بمفهومها الواسع ولا ينشأ شيء منها في أي صناعة أو تجارة أو حرفة أخرى.
- مفهوم الناتج الصافي الذي يعني عند الطبعين فرق بين الانتاج الزراعي الكلي و ما يستخدم لأجل هذا الانتاج .

و قد وضع فرنسوا ما يسمى " الجدول الاقتصادي "و هو خاص بتوزيع الناتج الصافي قام فيه بتوضيح كيف تتدفق المنتجات من الفلاح إلى مؤجري الأرض أو ا لملاك ومنهم إلى التجار وأصحاب ا لمصانع وغيرهم من الطبقات العقيمة ، وكيف تتدفق النقود _ عبر مسالك متعددة _ عائدة إلى الفلاح[1] .

3- المدرسة الكلاسكية

تعتبر المدرسة الفكرية الكلاسكية وليدة الثورة الصناعية و اكتشاف قوة البخار في تسيير الآلات و هي وليدة المصانع الكبيرة و المنافسة الحرة بين الوحدات الاقتصادية و هي تمثل بداية وضع اسس الصحيحة لعلم الاقتصاد و الرأسمالية المبكرة ، و يعد ادم سميث (1723-1790) هو مؤسس هذا المدرسة التي ظهر فيها مفكرون و فلاسفة اتسموا بخط فكري يكاد يكون موحد أساسه ما يلي :

-**حرية الفرد** في نشاطه السياسي و حريته في أن يمتلك ما شاء من الثروة المادية التي تنقله الى أعلى درجات المجتمع و حريته في أن يمارس التجارة الداخلية و الدولية دون ان تتدخل فيه الحكومة .

- **الفرد الوحدة الاساسية في المجتمع** و تحقيق مصلحته الذاتية هي المحرك للنشاط الاقتصادي (اليد الخفية) متأثرين بنزعة ديكارت الفردية سعادة الجميع من سعادة الفرد .

و بما ان آدم سميث هو مؤسس هذه المدرسة سنلقي النظر على أهم ما جاء به في كتابه "ثروة امم" الذي تضمن افكاره الاقتصادية التي بفضلها تأسس النظام الرأسمالي .

- ناقش فكرة تقسيم العمل التي تصل بالانتاجية الى مستواها الأمثل .

- و قد اعتبر كل من الأجور و الريع و الفائدة عوائد عوامل الانتاج (العمل ، الأرض ، راس المال ، التنظيم).

- اعتبر راس المال سمة الرأسمالية الصناعية و ندى بضرورة زيادة تراكمه ، و يرى أن بدونه ستقف الصناعة الراسمالية .

- انتقد التجاريين و القيود التي وضعوها لذلك كان يندي بالحرية الاقتصادية و رفع القيود التى وضعوها لتنظيم العلاقات الاقتصادية القومية الأوروبية انذاك .[2]و ندى بضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و ان دورها يقتصر في تحقيق العدل في الداخل و حماية المجتمع

[1] نفس المرجع السابق ، ص 61، 67 بالتصرف
[2] صلاح الدين نامق ، مرجع سابق ، ص ص 15، 18

- أما بالنالسبة للقيمة اعتبر آدم سميث العمل مصدر كل قيمة وأساس كل ثروة ، و نفس الشيء الذي جاء به ابن خلدون قبله بقرون .[1]

دايفد ريكاردو (1723-1772) اشتهر بكتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب " ، و اسهم بنصيب كبير في تأصيل مبادئ الاقتصاد السياسي فضلا عن مساهمته في تعميق الفكر الكلاسيكي الرأسمالي و اعلاء شأنه ، و من أفكاره

- مناقشته للقيمة معلننا أن قيمة الشئ هي ما يبذل فيه من عمل .
- نظريته التكاليف النسبية في التجارة الدولية
- نظريته في الريع التي مفادها أولا أن الريع عائد اقتصادي نظير استخدام الأرض الطبيعة التي لا تنفذ قواها ، و ثانيا أن الريع المرتفع لا ينهض دليلا على كثرة خيرات الأرض ، بل على العكس يدل على شح الأرض الطبيعة و بخلها .
- و كل هذه النظريات معروفة في الفكر الاقتصادي المعاصر و لا زالت تدرس بالجامعات و المعاهد .[2]

4- المدرسة الماركسية :

وجدت الأفكار الاشتراكية من الفكر الكلاسيكي موطنا خصبا للانطلاق منه و بناء فكر يقوم على عكس الفكر الحر.

و يعد كارل ماركس (1818-1883) من ابرز و اهم أصحاب هذا التيار الذي اشتهر بكتاب "رأس المال " ، و ان كان آدم سميث هو مهندس الرأسمالية فان كارل ماركس هو المشخص لعيوبها و نهايتها المحتملة .

فقد أدان بجرأة استغلال النظام الرأسمالي الذي يمنع تدخل الدولة لضبط السوق و موازنتها فهو يرى انه نظام غير انساني يستغل البشر فالبضائع تتراكم و العمل ذاته لا تعتبره الراسمالية سلعة ، فتدفع للعامل فقط قيمة المنتج و لا تدفع له مقابل عمله ، و بذلك فالرأسمالية تراكم الأموال من خلال استغلالها جهد العامل . كما ستحل الالة محل العامل عندما تتراكم الأموال و يجد العامل نفسه في صراع غير متكافئ مع الآلة .[3]

و قد تجلت افكاره في نظرية فائض القيمة التي جاء بها و مفادها أن الرأسمالي بامتلاكه أدوات الانتاج لا يستطيع أن ينتج السلع المطلوبة ، وهنا يشترى قوة العامل فى يوم طويل يدفع له المقابل أجرا غير عادلاً ؟

[1] احمد عبد السميع علام ، تطور مفهوم القيمة (نظرية القيمة) من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد المعرفة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان ، العدد 17 ، 2016 ، ص 5

[2] صلاح الدين نامق ، مرجع سابق ، 27، 31 بالتصرف

[3] جاسم سلطان ،خطواتك الأولى نحو فهم الاقتصاد ، ط2 ، ام القرى ، المنصورة ، 2010 ، ص 52، 53

فلم يتضمن هذا المقابل كل ما أنفقه العامل ويدخل ضمن نفقات العمل ، وكان المقابل فقط نتيجة المشاركة فى العملية الانتاجيه ، وهنا ظهر لغز القيمة . حيث يتجه الراسمالي إلى استئجار مجهود العامل محرك الارباح الحقيقى، والتى يستحوذ عليها بالكامل ويعطى الكاد الضئيل ، والفرق سماه ماركس قانون فائض القيمة(الفرق بين قيمة السلعة و قيمة العمل المبذول في انتاجها) ، اى الفرق بين الجهد المبذول فى تحقيق الارباح ، وبين ما يحصل عليه من اجر مقابل مجهوده الكبير ،وهذا الفائض يجد انه لا يحقق العدالة للعامل ويحقق ارباح طائلة للرأسمالي .[1]

- بالاضافة لنظرية فائض القيمة التي استعملها ماركس لنقد مبادئ المدرسة الكلاسكية التي تجلت في النظام الرأس مالي ، فقد اهتم ماركس بالقيمة الاستعمالية لسلعة حيث تمحورت دراسته حول الإنتاج السلعي الرأسمالي فيقول "النظام الاقتصادي الرأسمالي يظهر كتراكم عظيم للسلع، تحليل السلعة، الشكل البسيط للثروة هي نقطة انطلاق بحوثنا».

فبالنسبة اليه تظهر القيمة الاستعمالية للسلعة في قدرتها على تلبية حاجيه من حاجيات الإنسان و لها شكلان: شكل كمي و شكل نوعي (كيفي)، لا تتحقق القيم الاستعمالية للسلع إلا بالاستعمال أو إ لاستهلاك، أما القيمة التبادلية ما هي إلا سعر السلعة.

و تجدر الاشارة الى ان كارل ماركس يعتبر أن قيمة السلعة تحدد بالعمل المبذول في انتاجها أي أن اساس القيمة العمل .

- نظرية التراكم رؤوس الأموال نتيجة فائض القيمة .
- نظرية التركيز الأموال عند الأقلية نتيجة المنافسة الهدامة و الاحتكار الممارس من طرف الرأسماليين.
- نظرية التفقير الناتجة عن نظرية التركيز التي تعطي مقدرة للرأسمالي لتحكم في الأجور و تخفيض المستمر لها .
- نظرية الأزمات : يرى كارل ماركس أن جميع نظريتها السابقة ستؤدي لوجود عمال يعيشون تحت الحد الأدنى للمعيشة مما يعني عدم وجود التوازن بين العرض و الطلب و ظهور الكساد اقفال المصانع و طرد العمال ، و تتفاقم الأزمة الى أن تطيح بنظام الرأس مالي .

5- المدرسة الكينزية :

يعتبر ماينارد كينز(1883-1946) هو رجل الذي أخرج العالم الرأسمالي من أزمته الاقتصادية سنة 1930 التي جاءت انطلاقا من الهزات العنيفة النقدية للحرب العالمية الأولى ابرزها التضخم الذي اصاب بعض دول خاصة المانيا ، تمزق اوصال التجارة ، اختلال موازين مدفوعات الدول الكبرى اضافة خروج الاتحاد السوفياتي من النظام الرأس مالي ، مما

[1] أحمد عبد السميع علام ، مرجع سابق ، ص 6

أدى للانهيار اسواق الأوراق المالية فاغلقت المصانع و انتشرت البطالة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية .
و قد اشتهر بكتاب " النظرية العامة في النقود و التوظيف و سعر الفائدة " الذي الفه كينز سنة 1936 و اشار فيه كينز على ضرورة تدخل الدولة الرأسمالية واتخاذ اجراءات تدخليه في اقتصادها القومي تهدف الى زيادة الاستثمارات و الحد نوعا ما من الادخارات ، لمعالجة أزمة الرأسمالية المعاصرة ، و بهذا أعلن كينز عن ميلاد رأسمالية جديدة تؤمن بنوع من التدخل الحكومة ، و هكذا نجا النظام الرأسمالي و بدأت الأزمة تنحسر شيئا فشيئ.

و الفكرة المحورية التي شغلت كينز هي كيفية الخروج من البطالة [1]، و كانت نظريته تتمحور حول الطلب الفعلى أو الفعال (الذي له تأثير على الانتاج و الشغل و متكون من الاستهلاك العائلي و استهلاك المؤسسات و الادارات و التي تعبر عن الاستثمار) و ليس الطلب الحقيقي .
و انطلق في تحليله من مبادئ النظام الرأسمالي ان توازن يكون انطلاق من تساوي العرض و الطلب و بالتالي وجود ازمة يعني اختلاف الطلب عن العرض ، و معنى ذلك أن وجود البطالة ترتبط بالنقص الذي يطرأ على هذا الطلب .
يقترح كينز من السلطات العمومية التدخل لتغيير سلوك الأعوان الاقتصادية (العائلات ، و المؤسسات الاقتصادية ....) و ذلك للاقتراب من مستوى الشغل الكامل.
على الدولة تشجيع الاستهلاك و التحريض على الاستثمار و ذلك بواسطة سياسات اقتصادية ضريبية و نقدية. يرى كينز أن الاستثمار له تأثير فعال على مستوى الشغل و لتحقيق الشغل أو العمالة الكاملة يشجع كينز النفقات العمومية لأنها تؤدي برفع المداخل و بالتالي الإنتاج النتيجة امتصاص البطالة.

[1] صالح الدين نامق ، مرجع سابق ، ص 39

المحور الثالث: الأنظمة الاقتصادية و طرق الانتاج فيها

اولا :الأنظمة الاقتصادية :

يعرف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة المبادئ و الأسس التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية ، و التي تتضمن اساليب حل مشكلاتها الاقتصادية ، و اساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية ،و اساليب الادارة الاقتصادية و تخطيط وفقا لتلك الأسس و المبادئ.

وقد شهدت النظم الاقتصادية، وعبر التاريخ الإنساني، تطوراً كبيراً ، وقد اعتمد هذا التطور على معيار الرفاهية المادية التي يقدمها أو ينشدها النظام محل البحث للمجتمع.
وقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادى للنظم الاقتصادية عدة تقسيمات انطلاقاً من معايير مختلفة .
فهناك أولاً تقسيم يعتمد على **النشاط الاقتصادى الغالب** ، فيقسم هذا التطور إلى اقتصاد الصيد، فاقتصاد الرعي والزراعة والتجارة والصناعة .
وهناك تقسيم ثان يستند إلى وسيلة التبادل، فيقسم التطور إلى مرحلة الاقتصاد الطبيعى أو التقايضى، ثم الاقتصاد النقدى، وأخيراً الاقتصاد الائتماني.
وهناك تقسيم ثالث يعتمد على حجم ونطاق العمليات الاقتصادية ، فيقسم التطور إلى مرحلة اقتصاد القرية، ثم اقتصاد الحضر، ثم الاقتصاد الإقليمي، ثم الاقتصاد الوطنى، فالاقتصاد الدولي.
لكن أهم هذه التقسيمات شيوعاً بين الاقتصاديين هو ذلك التقسيم الذي يعتمد على شكل وطبيعة العناصر الثلاثة المشكلة لأى نظام اقتصادى، و هي القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية والمذهب الفكري .
وهكذا يقسم تاريخ النظم الاقتصادية في أوروبا إلى مرحلة النظام البدائي، فنظام الرق، فالنظام الإقطاعي
فالنظام الحرفي، ثم النظام الرأسمالي، وأخيراً النظام الاشتراكي، النظام المختلط [1].

1-نظام الاقتصادي الرأسمالي :

النظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم أساساً على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والذى يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكاً سميت المصلحة إشباعاً، وإن كان منتج سميت المصلحة ربحا ، فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولي توزيع الموارد الاقتصادية، من أرض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة، حيث يقوم السوق بهذا الدور.

مختار عبد الحكيم الطلبة ، مرجع سابق ، ص 23 ، 28 بالتصرف

يقوم النظام الرأسمالي على الحرية في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي ينص عليه القانون . ويرتكز هذا النظام على مبدأي الملكية الخاصة وحرية التعاقد، ويقتصر دور الدولة على حماية حقوق الأفراد وحراسة مكاسبهم المبنية بالتأكيد على احترام حق الملكية وحرية التعاقد.

1-2-خصائص النظام الرأسمالي :

الملكية الخاصة : أن من أسس النظام الرأسمالي التنظيمية مبدأ الملكية الخاصة أو حق الفرد في تملك الأموال أو الموارد الإنتاجية أو الاستهلاكية ملكية خاصة ، أن الدولة هي الأخرى الحق في أن تتملك جانبا من الأموال الموجودة في المجتمع وهو ما يعرف بالملكية العامة لكن الغلبة تكون للملكية الخاصة أو ملكية الأفراد.

- **الحرية الاقتصادية** : و التي تضم حرية الاستهلاك، وحرية العمل، وحرية الإنتاج، وحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال داخلياً وخارجي حرية التجارة .

- **الربح** : يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي أو بعبارة اخرى المصلحة الخاصة الربح بأقل تكاليف بالنسبة للمنتج و اشباع أكبر قدر ممكن من الرغبات باقل وحدات نقدية بالنسبة للمستهلك .

- **جهاز أثمان** : يعد جهاز الأثمان المتحكم بقوى السوق (العرض ، الطلب) و الأثمان هو الذي ير بط بين العرض و الطلب فهو الأداة الفعالة لإيجاد التوازن بين الانتاج و الاستهلاك ، لذلك الثمن أو الأسعار تقف وراء كل القرارات الوحدات الاقتصادية .[1]

- **المنافسة :** يخضع النظام الرأسمالي للمنافسة التي تتحقق بوجود عدد كبير من المشتريين و البائعين في السوق الذين يكونون مستقلين تماما ، لا يوجد بينهم تحديد لحجم الانتاج ، المبيعات ،المشتريات و أثمان .[2]

1-3 -ايجابيات و سلبيات النظام الرأسمالي [3]:

خصائص النظام الراسمالي تتفق و طبيعة البشرية التي تسعى دائما لتملك و سيطرة و الحرية (حرية التملك و الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة) ، و قد ترتب عن ذلك مجموعة من الايجابيات نذكر منها :

- تنشيط الحافز على نمو و تراكم الثروة .
- تطور العملية الإنتاجية، وحدوث طفرة عالية في الإنتاج.
- ارتفاع مستو ى المعيشة.
- تؤدي المنافسة الاستغلال الأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع و تحقيق الكفاءة.

أما سلبيات الرأسمالية فنذكر منها ما يلي :

[11] مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق ، ص 43، 48 بالتصرف
[2] داليا عادل الزيادي ، النظم الاقتصادية المقارنة ، جامعة عين الشمس ، ص 47
[3] مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق ، ص 51، 55 بالتصرف

- التوزيع السيئ للملكية الخاصة للموارد وما ينجم عنه من تفاوت اجتماعي بين طبقة أقلية تمتلك الأكثرية من الموارد، وفئة أكثرية لا تمتلك إلا القليل منها.
- كما يؤخذ على الرأسمالية أن ما تدعو إليه من حريات هي حريات نظرية لا فعلية، نتيجة لسوء توزيع الدخول وما يؤدى إليه من تفاوت الفرص . فحرية العمل غير مكفولة للجميع من الناحية الفعلية حيث يتمتع أبناء الأغنياء بفرص أفضل من أبناء الفقراء في الحصول على المؤهلات العلمية وشغل المراكز
الوظيفية العالية وإقامة المشروعات لحسابهم.

آما أن حرية الاستهلاك حرية وهمية حيث لا يستطيع الفقراء الحصول على السلع التي يمكن أن يحصل عليها الأغنياء.

-يؤدى تركز الملكيات لفرد أو مجموعة من الأفراد إلى قيام الاحتكار(الشركات القابضة أو المتعددة الجنسيات) إذا كذلك انعكاس إرادة الأقلية المالكة لغالبية ثروة المجتمع على السياسة العامة للدولة بما يحقق مصالحها.

- سيادة الاحتكار وليس المنافسة الكاملة كما تدعو إليها أدبيات الرأسمالية ففي ظل المنافسة تنخفض الأسعار بالبداية الى أن يصبح المنتجين الضعفاء غير قادرين على البقاء في السوق أما الأقوياء فيصبحون محتكرين و يضعون الأسعار وفقا لشروطهم .

1-4-حل المشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي :

يعتبر الفكر الراسمالي أن المشكلة الاقتصادية المتمثلة بتعدد الحاجات و ندرة الموارد تعالج بتحقيق التوازن بين الموارد و الحاجات عن طريق ترك السوق تلعب دورها ، حيث يتم التوافق بينهما بصورة تلقائية بفعل قوى العرض و الطلب .

و لتوضيح اكثر سنتناول خصائص المشكلة الإقتصادية وفقا للرأسماليين :

-الندرة : و هي من أهم الخصائص ، و تتعلق بالندرة النسبية و ليست المطلقة ، فالموارد متوفرة في الكون لكن بالنسبة للحاجات الإنسانية الكثيرة و المتجددة فتعتبر نادرة . لذلك يجب إستعمال أحدث الطرق العلمية و التكنولوجية لتحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات و بأقل التكاليف.

-الإختيار : بما أن الموارد الإقتصادية لا تكفي لإشباع كافة الحاجات الإنسانية لذلك يجب على الإنسان أن يختار إشباع الحاجات الهامة ثم الأقل أهمية ، أي ترتيب الحاجات حسب أهميتها و أولويتها .

-التضحية : تقتضي عملية الإختيار التضحية ، بحيث إذا إخترنا حاجة معينة فإننا ضحينا بحاجات أخرى في سبيل إشباع هذه الحاجة

و يوجد عدة إنتقادات وجهت لجهاز السعر ، من أهمها أنه يشترط وجود سوق المنافسة الكاملة ، و هذا يستحيل تحقيقه في الواقع الإقتصادي الرأسمالي.[1]

[1] ناصر مراد ، ناصر مراد ، منهج الاقتصاد الاسلامي ، الملتقى الدولي الاقتصاد الاسلامي : الواقع و رهانات ، جامعة غرداية ، 23- 24 فيفري 2011 ، ص8

2-1 النظام الاشتراكي

جاء النظام الاشتراكي لتصدي لمفاسد النظام الراسمالي من احتكار و منافسة هادمة و استغلال الانسان لاخيه الانسان و صولا للازمات الاقتصادية دورية ، لذلك نادى العديد من المفكرين بايجاد نظام اقتصادي أكثر عدالة تاخذ فيه الدولة دورا محوريا تسيطر فيه على الموارد المادية والبشرية، وتقوم عن طريق هيئات إدارية للتخطيط بتوجيه الإنتاج، وتوزيع الناتج الاجمالي على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار فالحكومة هي التي تقرر تفاصيل كيفية استخدام الموارد الا قتصادية للمجتمع من أرض وعمل ورأسمال عن طريق خطة مركزية لها طابع الإلزام.

2-2 خصائص النظام الاشتراكي :

- **الملكية العامة لوسائل الانتاج** : النظام الاشتراكي يتأسس على إلغاء الملكية الخاصة للموارد الإنتاجية و أن الدولة هي المالكة للموارد أو لعوامل الإنتاج المتاحة في المجتمع حيث تقتصر الملكية الخاصة على سلع الاستهلاك أو ما يحصل عليه الأفراد من دخول من عملهم لدى الدولة أو في شركاتها العامة، أو ما يدخرونه من أموال بشرط ألا تتحول هذه المدخرات إلى أموال عينية إنتاجية.
- **التخطيط الاقتصادي :** توزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحديد ما يتم انتاجه و ما يتم استهلاكه ، يتم كله من خلال تخطيط مركزي أو من خلال السلطة المركزية، وبعيداً عن آلية الثمن وقوى العرض والطلب فيصبح محرك النشاط الاقتصادي و القرارات الاقتصادية لا يرتكز على السوق أو الأسعار بل يغيب السوق في النظام الاشتراكي تحل محله الخطة الاقتصادية ، و مع غياب السوق تغيب مختلف الحريات على كافة المستويات .
- **المصلحة العامة:** يهدف النظام الاشتراكي لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع بعيدا عن المصلحة الخاص و معيار الربح.

2- 3 ايجابيات و سلبيات النظام الاشتراكي :

و من أهم سلبيا الاشتراكية :

- **لا** تصل الحوافز المادية و المعنوية المقدمة من النظام الاشتراكي لمستوى الربح في النظام الرأسمالي مما يؤدي لعدم المبالاة و التراخي من جانب المسؤولين و المشرفين على بعض المشروعات .
- غياب حرية المستهلك.
- إهدار الموارد الاقتصادية.
- عدم جودة الإنتاج .
- انتشار ما يسمى بالبيروقراطية نظرا لوجود جهاز تنظمي رقابي لجميع الأنشطة الاقتصادية .

و من ايجابيات الاشتراكية:

- التوزيع المتكافئ في السلطة.

- العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد .
- اختفاء الأزمات الدورية و حدوث استقرار في الاقتصاد القومي .
- عدم وجود الاحتكار.[1].

2-4- حل المشكلة الاقتصادية في الفكر الاشتراكي :

يرى الاشتراكيين ان المشكلة الاقتصادية تتكون من تناقض بين شكل الانتاج و علاقات التوزيع الراسمالية و حلها يكون بقيام الاشتراكية و فيما يلي توضيح مختصر لذلك :

- **شكل الانتاج** : علاقات ظالمة مستمرة من نظام الراسمالي بواسطة مبادئه التي تصب في مصلحة الأقوياء ، و تجعل العامل يعاني من سوء المعيشة و البطالة .
- **علاقات التوزيع :** العامل يشتغل أكثر ما يلزم و ينتج الكثير و لكنه لا يتحصل الا على اليسير و الفائض يذهب الى الراسمالي (نظرية فائض القيمة).[2]

-3 **النظام الاقتصادي المختلط** :

يعتمد هذا النظام على آلية الجمع بين بعض خصائص النظام الرأسمالي و بعض خصائص النظام الاشتراكي ، حيث يجمع بين الحرية و التوجيه الكامل ، يتم حل المشكلة الاقتصادية فيه باعتماد جهاز الثمن في بعض جوانبها و بعض الآخر عن طريق الادارة و التخطيط المركزي. حيث لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج و لا يهدف لتركيز الانتاج كله بيد الخواص و انما يعتمد عل اعطاء الخواص نوع من الحرية تخدم مصالحه و مصالح المجتمع.

و من خلال الرقابة و التدخل المباشر للدولة يمنع الاحتكار ، و نجد في ظل هذا النظام مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص و القطاع العام من اجل الاستفادة من الخبرات الفنية و التخصص لدى القطاع الخاص و الاستفادة من الموارد الكبيرة التي لدى الدولة .

من ناحية أخرى يمكن القول ان من خلال هذا النظام يمكن تلافي العديد من العيوب و الانتقادات التي تتعلق بسوء و عدم كفاءة القطاع العام ، اضافة الى انه يساعد في التخلص من الكثير من عيوب النظام الرأسمالي خاصة ما يتعلق بعملية الاستغلال و سوء استخدام الموارد المتاحة ، اضافة الى انه يتيح مرونة أكبر للنشاط الاقتصادي .

حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادي المختلط :

[1] مختار عبد الحكيم طلبة ، مرجع سابق ، ص ،67، 70 بالتصرف
[2] طيب داودي ، مرجع سايق ، ص 55

يتم مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل هذا النظام من خلال جهاز الثمن (السوق)في اطار خطة عامة تضعها الدولة .[1]

ثانيا : الانتاج و عناصره

1-تعريف الانتاج و مفاهيم اقتصادية المتصلة به :

تعريف الانتاج : فالقديم عرف بأنه عمل مادي هدفه خلق الأرزاق بمعنى جعل الأموال صالحة للاستعمال الانساني ، بينما ذهب الكلاسيك بقولهم أن الانتاج ليس مجرد خلق أرزاق ، حيث لا يستطيع الانسان خلق شئ من العدم و انما الخلق عمل ينفرد به الخالق المبدع سبحانه و تعالى ، و عليه يقولون أن الانتاج هو العمل الذي يولد أو يضيف منفعة أو يشبع حاجة انسانية و هو حاصل فكري أو مادي من صنع الانسان يساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تلبية احتياجات الانسان و رغباته .

و يعرف علم الاقتصاد المعاصر الانتاج بأنه عملية تحويل مختلف عناصر الانتاج " الأرض ، العمل ، رأس المال ، و التنظيم " الى سلع و خدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمنها .[2]

و تهدف العملية الانتاجية بدرجة الأولى لتحقيق منفعة الانسانية و تلبية الحاجات الانسانية و تحقيق الوفرة الكافية منها للمجتمع ، و اضافة لذلك فهي تسعى تعظيم أرباح المنتج و تحقيق تراكم راس المال خاصة في ظل النظام الرأس مالي الذي يعد الربح المحرك الرئيسي للعملية الانتاجية .

من خلال هذه التعاريف نجد أن الانتاج يشكل محور كل نشاط اقتصادي ، سواء كان ذلك في مجال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات ، و سواءا كان انتاجا ماديا ملموسا أو انتاجا فكريا ، أو خدماتيا ، و هذا من زوايا متعددة أهمها زاوية المستهلك و زاوية المنتج و المجتمع و هذا ما يشكل دورة الانتاج التي تمر في أغلب الأحيان بثلاث مراحل نختصرها في ما يلي :

- مرحلة التداول :

  و هي عملية انتقال الانتاج من يد الى يد أخرى ، و هدف هذا التداول زيادة قيمة المنتوج ، فولا التداول لفقدت الأشياء قيمتها ، و كسد كل منتج عند منتجه الأمر الذي يؤدي الى انعدام الانتاج .
- مرحلة التوزيع : تكمن أهمية التوزيع في زيادة الانتاج كونها العامل الذي يؤدي الى زيادة طلبها و بالتالي تحقيق الهدف من الانتاج .
- مرحلة الاستهلاك : و هي المرحلة النهائية لكل منتج حيث يتحقق من خلالها الهدف الأسمى للانتاج و هو تلبية حاجات الانسانية التي تؤدي الى استمرار الحياة و تقدمها .[1]

---

[1] داليا عادل الزيادي ، مرجع سابق ، ص 82 ، 84 بالتصرف

[2] محسن حسن المعموري ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار اليازوري ، السعودية ، 2018 ، ص 69

2- عناصر الانتاج :

تمثل عناصر الانتاج كل ما يساهم في العملية الانتاجية، تنقسم عناصر الإنتاج إلى ثلاثة عناصر اساسية و الأرض، العمل ورأس المال، و بتطور و تقدم الفكر الاقتصادي ظهر عنصر التنظيم و فيما يلي سنتناول هذه العناصر بنوع من التفصيل .

2-1-الأرض أو الطبيعة :

يطلق لفظ الطبيعة على الموارد الطبيعية لم يكن لانسان دخل في انتاجها و يسميها البعض الأرض ، و هي التي سخرها الله للإنسان قبل وجوده و عرفها الانسان منذ وجوده عليها فأمدته بضروريات الحياة و زودته بما يحتاجه فكانت المصدر الرئسي للانتاج .

و من المعلوم ان التجاريين حيدوا الأرض كمصدر الانتاج الثروة أما الطبيعيين فاعتبرو الأرض المنتج الوحيد للثروة ، اما ابن خلدون فانه يعتبر الطبيعة عنصرا منتجا يساهم بشكل كبير في العملية الانتاجية و اكتشف قوانين الريع بانواعه و اكد على ضرورة العمل لاستخدام منافع الطبيعة ، و قد أكد آدم السميث فيما بعد ما توصل اليه ابن خلدون قائلا : " ان الطبيعة الزراعة تشارك أيضا في خلق القيمة و تعمل مع الانسان ، و رغم أن عملها لا يتطلب أية نفقات الا أن منتجاتها تمتلك قيمة تماما مثل ما تمتلك منتجات أكثر العمال أجرا" .[2]

ومع تواتر الثورات الصناعية توطد دور الأرض في عملية الإنتاج ولكن ليس من جانب الأنشطة الزارعية وانما من جانب الأنشطة التي تعتمد على مواد خام معدنية و وقود أحفوري ، فمع تصاعد اقتصاد الطاقة والتصنيع المعدني والكيميائي ارتفع الأثر الإقتصادي للموارد الطبيعية على النمو الإقتصادي ،وبالإضافة إلى الأهمية لإقتصادية لرصيد الموارد الطبيعية فإن دور الأرض في عملية الإنتاج لا يقتصر فقط على الناتج الحيوي أو الخام المعدني والوقود الأحفوري ، و يمتد في معناه ليشمل كل العناصر الطبيعية التي تؤثر في عملية الإنتاج كالوظائف الطبيعية والمناخ والتشكيل الطبيعي للتضاريس اليابسة والمسطحات المائية بالإضافة إلى موقع تلك الأرض من أسواق العرض والطلب العالمي ، فالمناخ القاسي أو الملوث يخفض من قدرة العمل ويطرد التنظيم ، كما أن الأرض الجيدة القريبة من الأسواق ترفع القيمة والأرض الرديئة أو البعيدة عن الأسواق تؤثر على الناتج ، وبالرغم من أصالة الأرض كعامل إنتاج بالأدب الإقتصادي إلا أن تناول الأدب الإقتصادي كان يميز ما بين مصطلح رأس المال وبين الموارد الأرض باعتبارها هبة الطبيعة ، ومع بدايات القرن العشرين تحول مفهوم إصطلاح "رأس المال" إلى مفهوم أصل يساهم في عملية الإنتاج, وبدأ الإتجاه نحو رسملة الأرض و ظهر مصطلح "رأس المال الطبيعي " الذي يعرف على أنه مجموع الموارد والوظائف الطبيعية التي تسهم في ظهور الناتج ، فالوظائف هي الخدمات التي تقدمها الطبيعة كعمليات تجديد المياه والمواد الحيوية والعضوية ، أما الموارد فهي الرصيد المتاح من

---

[1] طيب داودي ،مرجع سابق ،ص 66

[2] طيب داودي ، مرجع سابق ص 72، 73 بالتصرف

الموجودات الطبيعية التي تنقسم إلى أربع فئات رئيسية وهي: الهواء والماء بما يتضمن من أحياء وموارد والأرض بما تتضمن من مواد وتضاريس وأخيًار الموائل وهي جميع البيئات الطبيعية التي تنشأ عن الماء والهواء والأرض كالنباتات والحيوانات ، وينقسم رأس المال الطبيعي إلى رأس مال طبيعي متجدد ورأس مال طبيعي غير متجدد.[1]

-2-2 العمل : [2]

يقصد بالعمل الجهود الجسمية و العقلية التي يجريها الانسان على الأشياء لينشئ بها منفعة جديدة لم تكن موجودة من قبل و ينقسم بحسب الفكر الرأسمالي الى :

1- العمل الجسمي : الذي تقوم اليد بأكبر نصيب من مظاهره و لذلك يسمى أحيانا العمل اليدوي .

2- العمل العقلي : و من أهم مظاهره في الانتاج العمليات الاختراعية .

3- العمل الاداري أو التنظيمي : و هو الذي يشرف على الأعمال الانتاجية المباشرة فينظمها و ينسقها و يضع كل منها حيث يحقق الغاية المقصودة من أقرب سبيل .

3-2 رأس المال :

-المفهوم القانوني لرأس المال :

رأس المال في العرف القانوني هو مجموعة الحقوق التي تكون لشخص على مجموعة من الأموال، آحق الدائنية أو حق الملكية أو حق المساهم في شركة المساهمة فكل مساهم يملك جزءًا من رأس المال وجزءاً من الأرباح.

ويتضح من ذلك أن رأس المال القانوني يستمد وجوده من تنظيم قانوني يسمح بقيام الحقوق على الأموال بطريق مباشر أو غير مباشر. ويسمح رأس المال القانوني لصاحبه بالحصول على دخل بدون عمل.

-المفهوم المحاسبي لرأس المال :

هو مجموع القيم النقدية لأصول المشروع مطروحاً منها حقوق الغير على هذه الأصول[3].

اما في العرف الاقتصادي لرأس المال أهمية كبيرة في العملية الانتاجية و لكن لا يمكن وجوده دون وجود الطبيعة و العمل البشري و يطلق رأس المال على كل ثروة أنتجها العمل الانساني و استخدمت في انتاج ثروات أخرى أو في الحصول على دخل .

و هناك عدة تقسيمات لرأس المال نذكر منها : فينقسم باعتبار نوعه الى :

- مصنوعات انسانية تستخدم في العملية الانتاجية أو في الحصول على دخل : ابرة الخياط ، قلم كاتب عمومي ، امواس الحلاقة .....الخ

[1] تامر البطراوي ،ابحاث في الاقتصاد السياسي (النظرية الاقتصادية الكلية عرض و مناقشة ، دار بيبول مصر ، 2017 ، ص 232 ، 234بالتصرف

[2] طيب داودي ، مرجع سابق ، ص 75، 76

[3] عبد الحكيم مختار طلبة ، مرجع سابق ، ص 144

- مواد أولية انتجها العمل الانساني و استخدمت في انتاج ثروات أخرى أو في الحصول على دخل : كالغلال التي يبذرها الزراع في حقله ، القطن الذي يستخدم لصنع الأقمشة ... و ما الى ذلك .
- نقود و الأوراق المالية تستخدم في الانتاج و في الحصول على دخل كأسهم الشركات و سنداتها ، المال الذي يودع بفائدة و النقود التي تقرض برح و فائدة .

و ينقسم رأس المال باعتبار ثباته و دوامه الى :

1- راس المال الثابت و هو الذي يستخدم أكثر من مرة في العملية الانتاجية أو في الحصول على دخل .

2- رأس المال المتداول : و هو الذي يستخدم مرة واحدة في العملية الانتاجية كالقطن الذي يصنع الأقمشة و الأجور التي تدفع للعمال .

و تجدر الاشارة الى أن الفكر الرأسمالي يعتمد تقسيم الرباعي لعناصر الانتاج (الأرض ، العمل ،رأس المال ، التنظيم) اكثر شهرة فيه ، و نجد رواد المدرسة الكلاسكية يعتمدون على التقسيم الثلاثي (الأرض ، العمل ،رأس المال) ، أما الاقتصاديون المعاصرين فيعتمدون على التقسيم الثنائي حيث يعتبرون التنظيم نوعا راقيا من أنواع العمل يدخل ضمن العمل العقلي و يجدون أن الأرض و راس المال يصعب التميز بينهما فيدخلون الأرض ضمن رأس المال و يصبح تقسيمهم يضم (رأس المال ، العمل).

أما بالنسبة لنظام الاشتراكي فهو يعد العمل عنصر الانتاج الوحيد لأنه هو الذي يقوم بالعمليات التي يترتب عليها ايجاد منفعة و هو محور النشاط الانساني كله ، ان هذا التأصيل النظري لهذا النظام لا ينفي الوجود الضمني لعناصر الانتاج الأخرى به فمثلا التخطيط الذي تقوم به الدولة الاشتراكية ماهو الا مظهر من مظاهر التنظيم ، و حصول على ريع الأرض ايضا ، والفوائد المقبوضة من رؤوس الأموال المودعة بالبنوك بالدول الاشتراكية عبارة عن رأس مال و غيرها من مظاهر تواجد عناصر الانتاج الأخرى بالنظام الاشتراكي . [1]

[1] طيب داودي ، مرجع سابق ، ص 74 82 بالتصرف

المحور الرابع : الاقتصاد الاسلامي

لأجل فهم طريقة عمل الاقتصاد الاسلامي سنحاول تعريفه أولا و ذكر أركانه الأساسية .

أولا : ماهية الاقتصاد الاسلامي

1- تعريف الاقتصاد الاسلامي : هناك العديد من التعريفات للاقتصاد الاسلامي نذكر منها :

-الاقتصاد الإسلامي هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة الى تكبيل حرية الفرد أو إيجاد اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة.[1]

- الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة،وهو البناء الاقتصادي الذي يقام على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر.[2]
- يقصد بالاقتصاد الإسلامي إدارة المعاملات الاقتصادية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الكلية وفى إطار المعاصرة مما يحقق أقصى تنمية ونماء وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والدخول .[3]

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن الاقتصاد الاسلامي هو الاقتصاد القائم على العقيدة الاسلامية التي أحكامها قادرة على مسايرة كل عصر و اشباع حاجات و ميول الانسان.

---

[1] محمد عمر شابرا ، ماهو الاقتصاد الاسلامي ، تاريخ الاطلاع 2014/03/13 www.kantajr.com/media/3980/3101/pdf

[2] عبد الرزاق وورقية ، التطور المصطلحي في الاقتصاد الاسلامي ، المؤتمر العلمي السابع للاقتصاد الاسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز السعودية ، 30/1أفريل 2008 ، ص 563 .

[3] حسين شحاته ، شبهات و افتراءات حول الاقتصاد الاسلامي و الرد عليها ، سلسلة دراسات حول الاقتصاد الاسلامي ،مصر ، لا توجد سنة النشر ، ص 2

2 : أركان الاقتصاد الاسلامي (مبادئ):

يقوم الاقتصاد الإسلامي على ثلاثة أركان: [1]

الركن الأول: الملكية المزدوجة:

ونقصد بها الملكية الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة هي الملك المشاع لأفراد المجتمع، والاقتصاد الإسلامي يقوم على تلك الملكيتين في آن واحد، ويحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكناً، أما لو حصل التعارض فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

و من مجالات الملكية الجماعية و مصادرها " الأوقاف الخيرية * ، المعادن ، الزكاة، الجزية، المعادن .....الخ " أما مجلات الملكية الخاصة و مصادرها نذكر " البيع و الشراء ، العمل بأجر للآخرين ، الصناعة والاحتراف، الوصايا والإرث،الزراعة .....الخ ".

الركن الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة.

تقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع .

وخالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية فمنع الناس من التملك .

فقد جعل الاسلام هناك حرية اقتصادية ولكنها مضبوطة بالشروط الآتية:

الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً:

والقاعدة الشرعية: أن الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الاقتصاد واسعة، ولكن بشرط أن لا تخرق نصاً يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي مثل : الربا، الغرر، القمار والميسر و الاحتكار .

الشرط الثاني: أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع ، مثل ما فعله النبي -صلى الله عليه وسلم -حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين. .وذلك لكي يقيم التوازن بينهم ،و بيع عمر السلع المحتكرة جبراً من محتكريها بسعر المثل .

[1] مسفر بن على القحطاني ، النظام الاقتصادي في الاسلام ، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن ، السعودية ، 2002 ، ص 5 ، 13، بالتصرف

الشرط الثالث: تربية المسلم على أن يؤثر مصلحته لمصلحة غيره فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر الآخرين ، للحديث: ((لا ضرر ولا ضرار)).

سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية:

- أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل . وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم .

- عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة .

- حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب . والضرائب عند الحاجة الماسة إليها.

الركن الثالث: التكافل الاجتماعي:

من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانيات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال . وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية . ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع منها: -

- الزكاة لسد حاجات المعوزين .
- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات .
- الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته .
- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين .

شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة عيد الفطر والأضاحي و العقيقة وغيرها .

اضافة لهذه الأركان نجد الاقتصاد الاسلامي وضع العقوبات المالية و هي الجزاءات التي تحمل طابع الردع المالي لمن يسبب الأذى للمجتمع فنجده عز وجل قال بعد بسم الله الرحمن الرحيم : « **و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكلا من الله و الله العزيز حكيم** » سورة المائدة آية 38 .

و غيرها الكثير من المبادئ الاقتصادية من الممكن أن نستنبطها من النصوص القرآنية و السنة الشريفة.

3- خصائص الاقتصاد الإسلامي كنظام اقتصادي :

لإقتصاد الإسلامي عدة خصائص تميزه عن الإقتصاد الوضعي ، و فيما يلي أهم هذه الخصائص:[1]

-الإستخلاف:

يعتبر المال وسيلة و ليس غاية ، و الإنسان مستخلف على هذا المال . يقول تعالى:

(امنوا بالله و رسوله ، و أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين امنوا منكم و أنفقوا لهم أجر كبير .) سورة البقرة آية 143

لذلك فإن ملكيته مربوطة بأهداف سامية لما فيه خير الإنسان و إصلاح المجتمع و رضا الله ، كما أنها مقيدة بشروط محددة ، بحيث يجب أن يحصل عليه بطرق مشروعة و أن يستخدمه فيما يحل له ، و أن لا ينسى حق الله عليه ، مما يعمل على تنظيم الدورة الاقتصادية بكاملها، إنطلاقا من الإنتاج إلى غاية التوزيع.

ب-**التكامل والشمول** :

يرتبط الإقتصاد الإسلامي بكافة أنظمه الدينية و الإجتماعية و السياسية ، بحيث تتكامل هذه النظم فيما بينها لتقدم حلولا شاملة للحياة . في هذا السياق يتصل النظام الإقتصادي الإسلامي بالعقيدة الإسلامية التي ترتكز على أن الله عز و جل مالك الملك و له الحكم، كما يتصل الإقتصاد الإسلامي بالعبادات فيفرض الزكاة لرعاية الفقراء و المساكين ، كما يرتبط الإقتصاد الإسلامي بنظام المعاملات المالية ، إذ شرع ما يحفظ المال من أي إعتداء فردي أو جماعي.

ج- **الإرتباط بالقيم الأخلاقية**:

يتميز الإقتصاد الإسلامي بجوانبه الأخلاقية الإنسانية بعكس الإقتصاد الوضعي الذي يهتم بالحاجات الإنسانية و وسائل إشباعها بغض النظر عن سياقها الأخلاقي ، لذلك يعتمد الإقتصاد الإسلامي على القيم الأخلاقية ، و له نظرة خاصة للمال الذي يعتبره وسيلة لا غاية ، و أنه ميدان إستخلاف لا إستقلال . أما بالنسبة للعمل فإنه يربطه بأهداف سامية تجعله عبادة و تنظم حقوق و واجبات العمال . و من صور القيم الاخلاقية منع المالك من إستعمال ماله فيما يضر بالغير ، و تحريم تنمية المال بالربا ، وكذلك تحريم الغش و الإحتكار و الإكتناز و النهي عن التبذير و التقتير.

-**د إقامة توازن بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع**:

الإقتصاد الإسلامي وسطي تتوازن فيه المصالح و لا تتضارب . يقول تعالى:

(و كذلك جعلناكم أمة وسطى .) سورة الحديد آية 7

و يتم ذلك من خلال تقرير حرية التملك و حرية العمل ، و كذلك تقييد الحقوق الفردية بما يضمن تحقيق المصالح العامة ، من خلال إقامة ملكية عامة ، و كذلك تتلاقى مصالح الجماعة مع مصالح الفرد . يقول النبي صلى الله عليه و سلم:

[1] ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 4

(ترى المؤمنين في تراحمهم و توادهم و تعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر و الحمى.)

ثانيا : نظرة الاقتصاد الاسلامي للمشكلة الاقتصادية و عناصر الانتاج :

- **1- الاقتصاد الاسلامي و المشكلة الاقتصادية :** .[1]

يرى الاقتصاد الاسلامي أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الانسان نفسه (انحراف السلوك الانساني).

فكسل الانسان عن العمل الصالح الجاد و المستمر و استسلامه لشهواته و اهماله لاستثمار الطبيعة التي تتسم بالوفرة لا الندرة كما يفترضون ، وكذلك ابتعادا الانسان عن تعاليم الاسلامية بتعامله بالربا و أكل أموال الناس بالباطل بالغش و الاحتكار و التدليس ، و كذا اسرافه في الانفاق و طلبه للخبائث و عدم احترام سلم الأولوياته ،يؤدي لتخلف و عدم تحقيق التنمية و وقوع الأزمات .

و كذلك تكبره نتيجة تقدمه الاقتصادي و طغيان المال على نفسه يؤدي لضعف الانتاج و سوء التوزيع .

و لحل المشكلة لبد من تقويم السلوك الانساني من النواحي التالية :

- اصلاح ذاته و ذلك بالاستقامة و الاخلاص في العمل و اتقانه و الارتقاء به الى مصاف العبادة ، و الابتعاد عما يضر الروح و العقل الجسد .
- الابتعاد عما يفسد الطبيعة و يعمل على اختلالها ، و محاولة استغلال مواردها الاستغلال طبيعيا ، و الاستفادة القصوى من منافعها التي لا تحصى .
- التخلي عن ظلم الانسان لأخيه الانسان ، و تعميم مبدأ التعاون و التضامن .

2 - نظرة الاقتصاد الاسلامي و عناصر الانتاج :[2]

يقسم فقهاء الاقتصاد الاسلامي عناصر الانتاج تقسيم ثلاثي يضم (الأرض ، العمل ، و رأس المال) كعناصر يتركب منها الانتاج في الاقتصاد الاسلامي وقد بنيت آراؤهم بعد اخضاع هذه العناصر للأصول الاسلامية العامة و الاقتصادية الخاصة ، اضافة لمؤشريين اثنين :

- عناصر منتجة أي لديها القدرة على المساهمة في العملية الانتاجية و تكوين ثروة ما ، أو المساهمة في تكوين قيمة تبادلية .
- قدرة العناصر على توليد دخل أو عائد لقاء المساهمة في العملية الانتاجية أو عملية تكوين القيمة التبادلية .

[1] طيب داودي ، مرجع سابق ص 60، 63 بالتصرف
[2] نفس المرجع السابق ص 87

و قد قاموا بتنحية التنظيم استنادا للمفهوم الشامل للعمل في الفكر الاسلامي الذي يعد كل جهد أو عمل مشروع مادي أو معنوي أو مؤلف منهما معا ، من أدنى الأعمال النافعة رتبة الى أعظمها شأنا كرئاسة الدولة مع مراعاة التفاوت بينهما في النوع و المقدرة المؤهلة لها .

و بهذا المفهوم يتسع عنصر العمل لعنصري الانتاج العمل و التنظيم .

و نجد كذلك تقسيم الثنائي لعناصر الانتاج في الاقتصاد الاسلامي (العمل و راس المال) .

فنجد منهم من يضم الأرض ضمن عنصر رأس المال لانها تحتاج للعمل الانساني لتصبح رأس مال .

ومن يستند الى مفهوم الربح مؤيدين رأيهم بصيغة المضاربة و هي عقد بين اثنين يقدم أحدهما مالا و الأخر عملا و يقتسما نتيجة العملية الانتاجية ، اذا كان ربحا حسبما اتفقا ، و اذا خاسرة يخسر العامل عمله و صاحب المال ماله .

مصطلحات اقتصادية

الاقتصاد الكلي	يهتم بدراسة و تحليل نشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع (الدخل و الناتج القومي التضخم، البطالة النمو ....).
الاقتصاد الجزئي	يهتم بتحليل السلوك الاقتصادي للفرد سواءا كان مستهلكا أو منتجا (سعر المنتج في الأسواق و مختلف الوحدات الاقتصادية و الربح ، التكلفة ....).
الناتج القومي الاجمالي	مجموع الناتج الجاري من سلع و خدمات النهائية مقومة باسعار السوق خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة .
الدخل القومي	مجموع عوائد أو مدفوعات الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الانتاج نظير مساهمتهم في العملية الانتاجية خلال فترة زمنية عادة سنة
النمو	الزيادة في الناتج القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة .
التنمية الشاملة	جملة التغيرات البنيوية والسياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الاخلاقية في المجتمع التي تستهدف تحقيق السعادة و كرامة الانسان
النقود	أي شئ يلقى قبولا كوسيط للتبادل و كمقياس للقيم و المدفوعات الاجلة و كمخزن للثروة .
التضخم	الزيادة المستمرة في المستوى العام للاسعار خلال فترة زمنية .
الاستثمار الاجمالي	اجمالي قيمة المعدات و السلع الرأسمالية في المجتمع خلال سنة .
الاستهلاك	ذلك الجزء من الناتج القومي الذي يستخدم و يفنى في اشباع الحاجات الانسانية سواءا كانت مادية او معنوية ..
الادخار	الجزء من الناتج القومي الصافي الذي لم ينفق في الاستهلاك الحاضر.

قائمة المصادر و المراجع :

- **القرآن الكريم**

الكتب

- أحمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، مصر ، 1994 .

- جون كينيث جالبريت ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار عالم المعرفة ، كويت .
- حازم الببلاوي ، اصول الاقتصاد السياسي ، منشأة المعارف ، مصر ، 1975

- جاسم سلطان ،خطواتك الأولى نحو فهم الاقتصاد ، ط2 ، ام القرى ، المنصورة ، 2010.
- صلاح الدين نامق ، قادة الفكر الاقتصادي ، دار المعارف ، القاهرة .
- تامر البطراوي ،ابحاث في الاقتصاد السياسي (النظرية الاقتصادية الكلية عرض و مناقشة ، دار بيبول مصر ، 2017 .
- شوقي احمد دنيا ، علماء المسلمون و علم الاقتصاد " ابن خدون مؤسس علم الاقتصاد "، دار معاذ لنشر و توزيع ، ،1993
- عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ط5 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجائر ، 2005 .

- محسن حسن المعموري ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار اليازوري ، السعودية ، 2018
- محمد بن مكر منظور الافريقي المصري جمال الدين أبو الفضل ، لسان العرب ، المجلد الأول ، دار الصادر ، بيروت ، 1994.

المحاضرات :

- الطيب داودي ، محاضرات في الاقتصاد السياسي ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2006/2005 .

- داليا عادل الزيادي ، النظم الاقتصادية المقارنة ، جامعة عين الشمس.

- مختار عبد الحكيم الطلبة ، مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية و بعض جوانب الاقتصاد الكلي)، 2007.

-مسفر بن على القحطاني ، النظام الاقتصادي في الاسلام ، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن ، السعودية ، 2002.

المقالات :

- احمد عبد السميع علام ، تطور مفهوم القيمة (نظرية القيمة) من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد المعرفة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان ، العدد 17 ، 2016 .
- حسين شحاته ، شبهات و افتراءات حول الاقتصاد الاسلامي و الرد عليها ، سلسلة دراسات حول الاقتصاد الاسلامي ،مصر ، لا توجد سنة النشر ،

- عبد الرزاق وورقية ، التطور المصطلحي في الاقتصاد الاسلامي ، المؤتمر العلمي السابع للاقتصاد الاسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز السعودية ، 30/1أفريل 2008 .

- عبد الوهاب جودة الحايس ، تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل لتنمية ، جامعة عين الشمس ، مصر .

- ناصر مراد ، ناصر مراد ، منهج الاقتصاد الاسلامي ، الملتقى الدولي الاقتصاد الاسلامي : الواقع و رهانات ، جامعة غرداية ، 23- 24 فيفري 2011
- محمد عمر شابرا ، ماهو الاقتصاد الاسلامي ، تاريخ الاطلاع 2014/03/13 www.kantajr.com/media/3980/3101/pdf .

- تامر البطراوي ، نظرية الاقتصاد السياسي مقاربة تأصيلية ، يوم 19-02-2019 على الساعة 14:46 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=560049&r=0
- محمد أرمين كربيت ، الاقتصاد السياسي : مفهوم ، الجذور ، مبادئ ,..، يوم 19-12-2019: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=621377&r=0